

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٦٧ لسنة ١٩٦٢

بشأن شراء سيارات للهيئة الزراعية المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى موافقة اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية بجملة ٢٤ فبراير

سنة ١٩٦٢ على شراء سيارات للهيئة الزراعية المصرية ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للهيئة الزراعية المصرية بشراء السيارات الآتية :

- ٢ سيارة ماركه رئيس  
٨ سيارة ماركه نصر ١١٠٠ أو ماركه بورجوارد ايزابلا

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢) .

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٦٨ لسنة ١٩٦٢

بشأن تعديل القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠

وتغيير اسم قرية الشغب إلى قرية أتلوانية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم الإدارة المحلية

والمعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر بالأمر التنفيذي ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتسميم الجمهورية العربية

المتحدة إلى وحدات إدارية وتحديد اسم كل منها ؛

وعلى قرار مجلس قروي الشغب بجلسته في ٧ سبتمبر سنة ١٩٦١ ؛

قرر :

مادة ١ - تسمى قرية الشغب مركزا محافظا فتا يقرية أتلوانية.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية. ويعمل به من تاريخ

نشره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٦٩ لسنة ١٩٦٢

بزيادة بدل طبيعة العمل لموظفي وعمال المؤسسة المصرية  
للغامة لتعمير الصحارى الذين يعملون بالمناطق الصحراوية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ بإنشاء  
المؤسسة العامة لتعمير الصحارى ؛وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين  
المعدلة له ؛وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ بشأن قواعد  
كادر العمل والقرارات المعدلة له ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تعديل بعض  
أحكام قرارات مجلس الوزراء الخاصة بترتيب الإقامة لموظفي الحكومة  
ومستخدميها في مناطق الصحراء النائية وبلاد النوبة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة  
المؤسسات العامة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى  
للمؤسسات العامة والكشوف المتعلقة به ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات  
الوزراء ومسؤوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل مجلس إدارة  
المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يكون الحد الأقصى لبذل طبيعة العمل لموظفي وعمال  
المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى بالمناطق الصحراوية النائية  
في حدود ٨٠٪ من المرتبات والأجور الأصلية لمن يعملون في الواحات  
الخارجية والداخلية والبحرية والقرافة وسيوة، ٥٠٪ من المرتب والأجور  
الأصلية لمن يعملون في عافطات سياء ومرسى مطروح والبحر الأحمر فيها  
عدا وادي الطرون والبحرية والقرافة وسيوة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ  
صدوره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر